

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٥٥

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إمبر جونز باري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنوزين
إسبانيا السيد يانيث - بارنوفو
ألمانيا السيد بلوغر
أنغولا السيد قسطنطينو
باكستان السيد خالد
البرازيل السيد تريس دا فنتورا
بنن السيد آدشي
الجزائر السيد قطي
رومانيا السيد سوسيانو
شيلي السيد ماكيرا
الصين السيد لي جنوا
فرنسا السيد بوارير
الفلبين السيد مراكادو
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

04-54606 (A)

* 0454606 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترز، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وأعطيه الكلمة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): في يوم السبت الماضي، ٩ تشرين الأول/أكتوبر، توجه الأفغان إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس دولتهم، لأول مرة في تاريخهم. وإجراء هذه الانتخابات مطلقا - في ظل خلفية تهديدات التطرف، ووعورة الأرض، وسوء الأحوال الجوية في عدة مقاطعات والتحديات الأخرى - هو في حد ذاته إنجاز كبير. ولكن المشاركة المثيرة للإعجاب، وحماس واعتزاز النساء والرجال الذين يصوتون لأول مرة والمحيط السلمي والمنظم الذي جرت فيه العملية الانتخابية، أمور جعلتها مناسبة خاصة تبشر بالخير لرحلة الأفغان نحو الديمقراطية.

وقد تخوف كثير من المراقبين الدوليين من أن يفسد العنف الانتخابات. والفضل في أن ذلك لم يحدث لا يعود إلى الناحيين الأفغان فحسب بل أيضا إلى الجيش والشرطة الوطنيين، اللذين هيا بيئة آمنة بمساعدة قوات الأمن الدولية.

وبالطبع لم تبلغ الانتخابات درجة الكمال. ولا شك أن الأعضاء قرأوا عن المشاكل التي صاحبت استعمال الحبر غير القابل للمحو، وعن مزاعم التخويف ومخالفات أخرى. ولكن، في حين أن نتائج الانتخابات نفسها لن تعرف إلا بعد حين، فإن حكم الشعب على العملية نفسها إيجابي بصورة فائقة.

وأود أن أبدأ بوصف عام وأولي جدا للانتخابات. وهي في أغلب الأحوال كانت عملية جيدة التنفيذ، بالنظر إلى قيود الطبيعة الجغرافية والأمن. وقد فتح كل مركز اقتراع في الوقت المحدد تقريبا. وعمل موظفو الانتخابات بكفاءة مهنية وكانوا مجهزين على الوجه الصحيح. ولم تقع حوادث

الساعات الأولى من الانتخابات، وتوقفت الشكاوى في وقت مبكر من بعد الظهر. واستمر إقبال الناخبين بأعداد لا بأس بها طوال اليوم، بل إن عدداً من مراكز الاقتراع مددت وقت الإغلاق إلى الساعة ١٨/٠٠ بدلاً من الساعة ١٦/٠٠.

ورغم حل المشكلة والحماس البادي للناخبين، أصدر ١٥ من مرشحي المعارضة في حوالي الساعة ١٤/٠٠ من يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر بياناً طالبوا فيه بتعليق الانتخابات، وأعلنوا أن نتائجها لن تكون قانونية. وأشاروا إلى عدد كبير من المخالفات المزعومة، بما في ذلك ادعاءات بأن موظفي الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات كانوا يوجهون الناخبين إلى التصويت لصالح الرئيس كرزاي، وأن مندوبي المرشحين والأحزاب مُنعوا من دخول بعض مراكز الاقتراع وأنه يجري توزيع بطاقات اقتراع خالية.

ورفض موظفو الهيئة هذا الطلب على اعتبار أنه ليس له ما يبرره، وأكدوا على أن إغلاق مراكز الاقتراع على أساس ادعاءات غير مثبتة من جانب المرشحين قد يحرم من لم يصلوا إلى مراكز الاقتراع بعد من حق أساسي في التصويت. وقد أقرت الهيئة في بيانها بوجود بعض المشاكل الفنية وادعاءات بوقوع مخالفات أخرى، إلا أنها ذكرت المرشحين بأن ثمة آلية لفحص الشكاوى، وأنه سيكون بوسعهم أن يشاركوا بصورة كاملة في التحقيق في تلك الشكاوى.

وإذا استمرت الانتخابات دون حوادث، عبّر الناخبون بشكل متزايد عن رفضهم لمقاطعة الانتخابات، وضعف موقف المطالبين بمقاطعتها. وفي اليوم التالي للانتخابات، بدأ عدد من المرشحين يشيرون إلى أنهم لا يقاطعون نتائج الانتخابات بالفعل، ولكنهم يعتقدون بأن ثمة حاجة قوية إلى إجراء تحقيق مستقل في المخالفات المزعومة.

أمنية كبيرة ومن الملفت للنظر أنه لم يقتل ناخب أفغاني واحد خلال الانتخابات.

والتقارير التي تلقيناها حتى الآن من المراقبين، والراصدین، والضيوف الخاصين، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان الموجودين في الميدان والأفراد الأفغان تعكس مستوى عالياً من الارتياح الشعبي لطريقة إجراء الانتخابات.

وتشير التقديرات الأولية - وأشدّد على أنها تقديرات أولية - إلى أن هناك مشاركة عالية، على الرغم من سوء الأحوال الجوية ودعوة مرشحي المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات، التي سأعود إليها بعد قليل.

والمشكلة الوحيدة ذات الخطر التي حدثت أثناء الانتخابات تتعلق بالتعامل مع الخبر غير القابل للمحو.

وقد زودت مراكز الاقتراع بأحد منتجين لوضع علامة بالخبر على الإهتام الأيسر للناخبين: إما أقلام حبر للناخبين أو محابر بداخلها قطع إسفنجية مُشَبَّعة بالخبر. وبدا أن العملية تمضي بشكل مرضٍ إذا استخدم المنتجان على نحو صحيح. ولكن ربما جرى الخلط بين أقلام تحبير إهتام الناخبين والأقلام الأخرى المستخدمة في وضع العلامات على بطاقات الاقتراع، وأن محابر الإسفنج اختلطت بزجاجات حبر البصّامات. ويبدو أن موظفي مراكز الاقتراع خلطوا بالفعل بين المنتجين مرات عديدة. وقد أدى ذلك إلى انتشار سريع للشائعات في الساعات الأولى من عملية الاقتراع تشير إلى أن الحبر يمكن محوه، وبالتالي تكون الانتخابات باطلة. وقرر موظفو بعض مراكز الاقتراع وقف عملية التصويت إلى أن يتلقوا توضيحاً من الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. وقد سارعت الهيئة إلى إصدار قرار بضرورة استمرار عملية الاقتراع، وأعدت إصدار تعليماتها بشأن كيفية استخدام الحبر بصورة سليمة. وتم تحديد المشكلة وحسمها في

سمحت بالاستجابة لتهديدات معينة حسبما تمليه الضرورة من جانب حوالي ١٢٠ ٠٠٠ فرد من القوات الأفغانية وقوات التحالف والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي سخرت لتوفير الأمن أثناء الانتخابات. ونحن ممتنون للغاية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف بصورة خاصة على القوات الإضافية التي قامت بنشرها. لقد أعطت تلك القوات الثقة للناخبين الأفغان، ومن المؤكد أنها كانت رادعاً لعدد من الحوادث. ونعتقد أن علينا أن نبني على هذا النجاح، وأنه ينبغي أن تبقى تلك القوات في أفغانستان حتى تنتهي الانتخابات البرلمانية، المزمع إجراؤها في الربيع القادم.

إن عملية الانتخابات الرئاسية لم تنته بعد، بالطبع، ولا يزال وقوع الهجمات أمراً محتملاً. لقد انتهت عملية الاقتراع، إلا أنه لا يزال هناك عدد من المهام الفنية التي يتعين إنجازها. فصناديق الاقتراع يجري نقلها إلى مراكز فرز الأصوات في المراكز السكانية الثمانية الرئيسية في أفغانستان. وقد وصل معظم هذه الصناديق الآن، بالرغم من بعض الهجمات على القوافل، بما في ذلك هجوم قتل فيه ثلاثة من رجال الشرطة الأفغانية في مقاطعة أوروغزان. وعملية مضاهاة الأصوات تجري على قدم وساق. وذلك يعني أن عدد البطاقات في كل صندوق يتم مضاهاته مقابل عدد الأشخاص الذين حضروا إلى مركز الاقتراع وعدد بطاقات الاقتراع التي استخدمت في ذلك المركز. وحالما تنتهي عملية المضاهاة، سيبدأ فرز الأصوات بحضور المراقبين ومندوبي الأحزاب. ونتوقع أن تستمر عملية فرز الأصوات فترة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع. وسوف تبلغ النتائج كل ساعة إلى مركز نتائج وسائط الإعلام حيث يتم نشرها. وبمجرد الانتهاء من عملية فرز الأصوات، وإذا توصلت الهيئة المشتركة من واقع تحقيقاتها إلى أن المخالفات التي جرى إبلاغها لم تؤثر على المصادقية الكلية للانتخابات، ستعلن النتائج عندئذ.

وقد أخذت الهيئة المشتركة هذه المسألة بجدية وطلبت من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ترشيح فريق من خبراء الانتخابات المستقلين لمساعدتها في تحقيقاتها. ونشير في هذا الصدد إلى أن القانون الانتخابي يخول الهيئة إنشاء مثل هذا الفريق. وبالأمر، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الهيئة عن إنشاء فريق من ثلاثة خبراء لإجراء تحقيق كامل بشأن اعتراضات المرشحين، وأن الفريق سيقدم توصيات إلى الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات للفصل فيها. وطلبت الهيئة من المرشحين الرئاسيين أن يتقدموا بشكاوى مفصلة في موعد لا يتجاوز الساعة ١٨/٠٠ من اليوم بتوقيت كابل.

وأود أن أركز للحظة على مسألة الأمن، بالنظر إلى ما كنا نشعر به من قلق عبرنا عنه كثيراً ولفترة طويلة من أن الانتخابات ستواجهنا بعدد من الأهداف المشقة للغاية. وفي نهاية المطاف، فإن الأحوال الأمنية في يوم الانتخابات قد تجاوزت توقعاتنا إلى حد كبير. ومع ذلك، وقعت بعض الحوادث. ففي بعض المناطق، وخاصة في الجنوب والشرق، أطلقت صواريخ على مراكز الاقتراع أو بالقرب منها. وفي المرتفعات الوسطى، وقعت حالة اعتداء على العاملين في أحد مراكز الاقتراع من جانب الناخبين الذين حاولوا التصويت أكثر من مرة. وفي مقاطعة أوروغزان، دمر منشقون جسراً يربط بين مجتمع محلي ومركز إحدى القرى بغية منع الناخبين من السفر إلى المركز للإدلاء بأصواتهم. وكانت هناك تقارير عديدة عن أعمال التخويف، ولكن لا يبدو أن أيّاً منها قد أثر على التصويت بشكل كبير حتى الآن. ويجري النظر في تلك الادعاءات، وكما ذكرت آنفاً، سيتم التحقيق فيها.

ويجب أن ينسب الفضل إلى مركز عمليات الأمن الانتخابي، الذي أنشئ بالتعاون مع الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات وقوات الأمن الوطنية والدولية. وقد مكنت تلك الآلية من جمع وتبادل المعلومات من مختلف المصادر، كما

والأمر الهام بقدر متساو لمصادقية العملية كان وجود وكلاء للأحزاب السياسية وللمرشحين. وجرى اعتماد ٢٢ ٠٠٠ وكيل للأحزاب و ٥٢ ٠٠٠ وكيل للمرشحين، وكان الوكلاء موجودين في كل مقاطعات أفغانستان. واستمر العديد من هؤلاء الوكلاء في مراقبة الاقتراع حتى بعد أن أعلن مرشحوهم مقاطعة الانتخابات وطلبوا منهم مغادرة مراكز الاقتراع. وما زال الوكلاء يضطلعون بدور نشط في مراقبة عملية فرز الأصوات وبذلك يساهمون في تعزيز مصداقية العملية.

وكما يعلم الأعضاء، فإن جهدا كبيرا بذل، قبل الانتخابات، في تهيئة بيئة يمكن فيها إجراء انتخابات موثوق بها وذات مغزى. وعممت قائمة بنقاط مرجعية لتوجيه ذلك الجهد إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس العام الماضي. وأود أن أؤكد على إحدى تلك النقاط اليوم: وهي عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. من الواضح أن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل إجراء الانتخابات البرلمانية. وفي الوقت نفسه، فإن العملية الانتخابية ذاتها ساعدت على إضافة زخم إلى جهود نزع السلاح.

واستكمل إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المعد خصيصا لما قبل الانتخابات، بمرسوم جمهوري وقع عليه في ٧ أيلول/سبتمبر. وتم الحصول على زخم إضافي من الشرط بأن تقطع جميع الأحزاب صلاحاتها بالتشكيلات العسكرية لكي يجري تسجيلها للانتخابات. وبناء على ذلك، عينت وزارة الدفاع، بناء على طلب الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات في ١٠ آب/أغسطس، قادة جددا لا ينتمون إلى الفصائل لثلاث وحدات أساسية منتسبة للمرشحين الانتخابيين: وهم خليلي الذي دخل الانتخابات مع الرئيس كرزاي والمرشحان للرئاسة محقق ودستم.

ثمة جزء هام من الانتخابات يتمثل في التصويت خارج البلد في باكستان وإيران، والذي نظمته المنظمة الدولية للهجرة نيابة عن الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. وهناك، مثلما حدث في أفغانستان، تمت المحافظة على النظام، وأقبل الناخبون، وجرى الاقتراع في ظل ظروف آمنة. وتشير التقارير الأولية إلى أن حوالي ٥٤٠ ٠٠٠ أفغاني أدلوا بأصواتهم في ١ ٦٥٧ مركزاً للاقتراع أقيمت في باكستان، ويمثل ذلك إقبالا مرضياً بلغت نسبته ٧٥ في المائة. وفي إيران، صوت ما يقدر بـ ٢٦٠ ٠٠٠ ناخب أمام ١ ١٢٦ مركزاً للاقتراع. وذلك يمثل نسبة ٥٠ في المائة تقريبا من العدد المقدّر للناخبين المؤهلين للانتخاب. وبالنظر إلى ضيق الوقت المتاح للتوعية العامة في إيران، فضلاً عن حقيقة أنه في إيران - خلافاً لما حدث في باكستان وأفغانستان - جرت عملية الاقتراع في يوم عمل بالنسبة لكثير من الناخبين، وهذا، أيضاً، يمثل معدلاً مرضياً للمشاركة. وتصويت حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ أفغاني خارج أفغانستان يمثل أكبر ممارسة من نوعها للتصويت للاجئين. وقد نظمت تلك العملية في غضون ٧٨ يوماً فقط. ومنظمة الهجرة الدولية، ولا سيما فريقيها في باكستان وإيران، تستحق ثناء عاطراً على هذا الإنجاز. وأود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بحكومي إيران وباكستان على الالتزام الذي أظهرته بالعملية.

لقد كان العنصر الهام في تعزيز مصداقية الانتخابات وجود المراقبين. وفي أفغانستان، كان هناك ٣٢١ مراقبا محليا و ١٢١ مراقبا دوليا موجودين في يوم الاقتراع. وأرسل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فريقي دعم للانتخابات، أصدر كلاهما بيانات أولية ايجابية بشكل عام. وكانت مشاركة مراقبين محليين من خلال مؤسسة "أفغانستان للانتخابات الحرة التزيهة" موضع ترحيب بشكل خاص ونحن مسرورون لأن جهد المراقبة المحلية كان شاملا فعلا.

التخطيط لإجراء الانتخابات ووضع ميزانيتها وستكون الخطط متاحة حالما تستكمل.

واختتم بالقول إنني حاولت أن أقدم بعض الملاحظات الأولية الموجزة جدا بشأن عملية ما زالت مستمرة. وينبغي أن نحترس من التهاون وأن نحافظ على إدراكنا للتحديات الصعبة التي ما زالت تنتظرنا، وإن كانت الأيام القليلة الماضية - وأولا وقبل كل شيء الصبر والجلد والتصميم الذي أظهره الأفغان نساء ورجالا - تشكل مصدرا للتفاؤل بأن الانتخابات ستسفر عن تحقيق هدف محوري لاتفاق بون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمر مشاورات غير رسمية بين أعضاء مجلس الأمن بشأن نص البيان الرئاسي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وكان للزخم السياسي الذي ولدته العملية الانتخابية تأثير واضح على تسريح الجنود، فضلا عن إنهاء سيطرة الفصائل على القوات العسكرية. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، دخل حوالي ٤٨٠ ٥ جنديا برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار خطة جديدة، وهم يمثلون حوالي ٤٠ في المائة أكثر من الذين نزع سلاحهم منذ بداية البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي يوم إجراء الانتخابات، نزع سلاح أكثر من ٢٢ ٥٠٠ فردا وعطلت أو حجزت ٢ ٧٨٠ قطعة من الأسلحة الثقيلة الصالحة للاستعمال. وذلك يوازي ٣٣ في المائة من الأفراد المستهدفين الحقيقيين المقدرين و ٦٨ في المائة من هدف الأسلحة الثقيلة.

وتوحي تلك النتائج بأن العملية الانتخابية ذاتها تساعد على تعزيز نزع الأسلحة، تماما مثلما يشكل نزع السلاح بدوره عنصرا هاما في إجراء انتخابات موثوق بها. وذلك سبب إضافي لضمان أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لكلا العمليتين، وخاصة في سياق الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها في الربيع المقبل. وسيبدأ قريبا